A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/540
27 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

UN LIBRARY
DEC 3 1990
UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣٧ من جدول الاعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٤	٢
ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة	٥	٢
ثالثا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الامم المتحدة	٦	٣
رابعا - المعلومات المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية	٧	٥
خامسا - ملاحظات ختامية	٨	٧

أولا - مقدمة

١ - في ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩/٤٤ المتعلق بمسألة جزيرة مايوت القمرية . وفي الفقرتين ٥ و ٦ من القرار ، طلبت الجمعية العامة إلى الامين العام أن يظل على اتصال مستمر بالامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن هذه المسألة وأن يبذل مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي قائم على التفاوض لهذه المشكلة ، وأن يقدم تقريرا عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين .

٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجّه الامين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لكل من جزر القمر وفرنسا لدى الامم المتحدة ، يوجه فيها انتباههما إلى محتويات القرار ٩/٤٤ ، ويدعوهما إلى تزويده بأي معلومات ذات صلة لإدراجها في تقريره الذي سيقدمه إلى الجمعية العامة .

٣ - وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، وجّه الامين العام رسالة إلى الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، يوجه فيها انتباهه إلى الفقرة ٥ من القرار ٩/٤٤ ، ويطلب منه أن يبلغه بأي إجراءات تتخذها منظمة الوحدة الافريقية في البحث عن حل سلمي للمشكلة قائم على التفاوض .

٤ - ووفقا للفقرة ٦ من القرار ٩/٤٤ ، يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة ، استنادا إلى الردود الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة ، والبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

ثانيا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة

٥ - في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، وجهت البعثة الدائمة لفرنسا لدى الامم المتحدة مذكرة شفوية إلى الامين العام ، فيما يلي نصها :

"منذ اعتماد القانون رقم ٧٦-١٢ المؤرخ في ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، تتمتع جزيرة مايوت بمركز إقليم متمتع بالحكم الذاتي الداخلي تابع للجمهورية . وهذا المركز الخاص ، الذي منح للجزيرة بموجب قانون اعتمده البرلمان الفرنسي ، لا يحول دون حدوث تطورات لاحقة .

"وتمشيا مع هذه الروح القائمة على المصارحة ، أعلن رئيس الجمهورية أن فرنسا على استعداد للسعي الحثيث إلى إيجاد حل لمسألة مايوت ، وفقا لقانونها الوطني والقانون الدولي .

"ولا تزال فرنسا على استعداد للإسهام في إيجاد حل عادل ودائم ، وفقا لدستورها ولرغبات السكان المعنيين .

"وبناء على ذلك ، يجري حوار بناء ومتصل ، على أرفع مستوى ، مع جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ، وهو ما شهد عليه الاجتماع الذي عقد بين الرئيسين جوهر وميتران في حزيران/يونيه ١٩٩٠ في موروني" .

ثالثا - المعلومات الواردة من البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة

٦ - في رسالة مؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ وموجهة إلى الأمين العام ، قدمت البعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة المعلومات التالية بشأن المسألة :

"نال أرخبيل جزر القمر استقلاله في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥ . وكان الأرخبيل سابقا مستعمرة فرنسية تتألف من أربعة جزر (أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي) .

"وكان هذا الاستقلال إيذانا بميلاد جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، التي أصبحت عضوا في الأمم المتحدة بموجب القرار ٣٣٨٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ . وجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية معترف بها من المجتمع الدولي ككل بوصفها دولة مستقلة تتألف من الجزر الأربع المذكورة أعلاه ، وذلك وفقا للمبدأ القاضي بحرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار .

"وعلى الرغم من هذا القرار وجميع القرارات التي اتخذت بهذا المعنى من جانب المجتمع الدولي ككل بشأن هذه المسألة ، فإن الدولة الاستعمارية السابقة لا تزال تحتفظ بإدارتها في جزيرة مايوت القمرية .

"ولم يتم التوصّل حتى الآن إلى حل لهذه المسألة ، رغم أن الجمعية العامة لمنظمتنا على وشك أن تناقشها للسنة الخامسة عشرة على التوالي .

"وقد دأبت حكومة جزر القمر ، في سعيها إلى إيجاد تسوية لهذه المشكلة ، على تفضيل الحوار والاتفاق تمشيا مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة وتوصيات المنظمات الدولية ، التي تدعو أطراف النزاع إلى الاشتراك في محادثات بغية التوصّل بسرعة إلى حل مرضٍ .

"وأدت الاحداث المحزنة التي وقعت في جزر القمر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة حضره ممثلون لمختلف الآراء السياسية في البلد حيث أكدوا مجددا ، بالإجماع ، أن مايوت تابعة لجمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية ، وطالبوا بإعادة إدماجها في الكيان السياسي للبلد .

"وبعد انتخاب الرئيس سعيد محمد جوهر ، وعقب اجتماعه في باريس وفي موروني مع رئيس الجمهورية الفرنسية ، أكد الرئيس مجددا عزمه على حل هذه المشكلة المحزنة . وتحقيقا لهذه الغاية ، أعلن نهجه الجديد القائم على إجراء مناقشة ثلاثية تشترك فيها السلطات الفرنسية وسلطات جزر القمر علاوة على سكان مايوت .

"وفي رده على رئيس جزر القمر في هذا الصدد ، سلّم الرئيس ميتران ، بمناسبة زيارته الرسمية إلى موروني ، بأنه "يجب اتباع نهج محدد وعملي إذا كان لنا أن ننجح في تجاوز هذا الخلاف المؤسف" .

"إن هذه الإرادة السياسية التي أبداها الجانبان يجب أن تلقى التأييد من جانب المجتمع الدولي عموما ، ومن جانب منظمتنا بوجه خاص ، كي يمكن البدء ، على وجه السرعة ، في حوار بين الأطراف بغية التوصل إلى حل عادل ودائم لمطلب جزر القمر .

"ومنذ انتخاب رئيس دولة جزر القمر الجديد ، نوقشت مسألة جزيرة مايوت القمرية في المنظمات الدولية التالية :

(أ) الدورة العادية السادسة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية (أديس أبابا ، ٩ - ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠) ، الذي اتخذ القرار AHG/Res.193 (XXVI) الذي أكد فيه من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت ؛

(ب) المؤتمر الاسلامي التاسع عشر لوزراء الخارجية ، المعقود في القاهرة في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، والذي اتخذ القرار ١٩/٣١ عين ، ودعا ، في بلاغه الختامي ، الحكومة الفرنسية إلى احترام التعهدات التي أخذتها على نفسها قبل الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، لتقرير مصير أرخبيل القمر ، وهي التعهدات التي تقضي باحترام وحدة جزر القمر وسلامتها الاقليمية . ودعا المؤتمر أيضا الدول الأعضاء إلى التأثير ، بصورة جماعية وفردية ، على الحكومة الفرنسية لحثها على التعجيل بعملية المفاوضات مع حكومة جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية استنادا إلى الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية لذلك البلد .

"ورغم هذا التضامن والتأييد من جانب الهيئات الدولية في هذا الصدد ، لم يحرز بالكاد أي تقدم عملي .

"ولهذا السبب ، فإن حكومة جزر القمر تود من جديد أن تطلب إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة ويواصل القيام بدور الوساطة بغية الجمع بين الطرفين سعيا إلى التوصّل إلى تسوية عادلة ومنصفة تنطوي على احترام السلامة الاقليمية لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وسيادتها" .

رابعا - المعلومات المقدمة من منظمة الوحدة الافريقية

٧ - وردت رسالتان من منظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة جزيرة مايوت القمرية . ففي رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، ذكر الأمين العام للمنظمة أنه لم تستجد أي تطورات بشأن هذا الموضوع حتى وقت كتابة تلك الرسالة . وفي رسالة مؤرخة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، أُبلغ الأمين العام للأمم المتحدة بأن مسألة مايوت قد نُظر فيها في المؤتمر السادس والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في أديس أبابا في الفترة من ٩ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، وأن المؤتمر قد اتخذ قرارا ينص ، في بعض فقرات منطوقه ، على ما يلي :

"إن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ،

..."

"٢ - يؤكد من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت القمرية ؛

"٣ - يناشد الحكومة الفرنسية تلبية المطالب المشروعة لحكومة جزر القمر على النحو المبين في قرارات منظمة الوحدة الافريقية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وقرارات حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ؛

"٤ - يؤكد من جديد تضامنه مع شعب جزر القمر في تصميمه على استعادة وحدته السياسية والذود عن سيادته وسلامته الإقليمية ؛

"٥ - يدعو الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية الى بذل قصارى جهودها ، على الصعيد الفردي والجماعي ، من أجل إعلام وتوعية الرأي العام الفرنسي والدولي بمسألة جزيرة مايوت القمرية سعيا الى حمل الحكومة الفرنسية على وضع حد لهذه الحالة ؛

"٦ - يوجه نداء الى جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تدين وترفض رفضا قاطعا أي شكل من أشكال التشاور الذي يمكن أن تنظمه فرنسا بشأن جزيرة مايوت القمرية حول المركز الدولي القانوني للجزيرة ، إذ أن الاستفتاء على تقرير المصير الذي أجري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ لايزال يشكل التشاور الوحيد والسليم الذي ينطبق على الارخبيل بأسره ؛

"٧ - يوجه أيضا نداء الى جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولي بأن تدين أية مبادرة يمكن أن تتخذها فرنسا من أجل اشراك جزيرة مايوت القمرية في تظاهرات تشارك فيها بصفة مستقلة عن جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية ؛

"٨ - يطلب من اللجنة السباعية المخصصة لمسألة جزيرة مايوت القمرية ومن الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية استئناف الحوار مع السلطات الفرنسية لبذل المزيد من الجهود الرامية الى إعادة جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية في أقرب وقت ممكن ؛

"٩ - يطلب مواصلة ادراج مسألة جزيرة مايوت القمرية في جدول أعمال جميع اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية الى أن تعاد جزيرة مايوت القمرية الى جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية .

"...

خامسا - ملاحظات ختامية

٨ - ظل الأمين العام على اتصال وثيق بجميع الأطراف ، وأبلغهم باستعداده لبذل مساعيه الحميدة في البحث عن حل سلمي للمشكلة .

- - - - -